(6) طوفان الأقصى والرد الإسرائيلي.. التهجير أو الإبادة!

2024/2/26

فجر السبت، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شنت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عملية أطلقت عليها اسم "طوفان الأقصى"، واقتحمت قواتها عدّة مستوطنات في غلاف غزة، ما أسفر عن مقتل حوالي 1200 إسرائيلي وأسر نحو 250 آخرين. وردّاً على ذلك، شنت إسرائيل حربا مدمرة على قطاع غزة خلفت عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين معظمهم أطفال ونساء، فضلا عن كارثة إنسانية غير مسبوقة ودمار هائل بالبنية التحتية.

10 تشرين الأول 2023، فرضت إسرائيل على قطاع غزة حصاراً شاملاً، وقطعت عنه الماء والكهرباء والوقود.

11 تشرين الأول 2023، تم الإعلان عن تشكيل حكومة حرب في إسرائيل، تضم ثلاثة أعضاء رئيسيين، هم نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت وبيني غانتس، إلى جانب وزيرين مراقبين هما غادي آيزنكوت ورون ديرمر.

19 تشرين الأول 2023، عقد الرئيس المصري السيسي وعاهل الأردن الملك عبد الله قمة بالقاهرة، رفضا خلالها التهجير القسري للفلسطينيين من أراضيهم إلى مصر أو الأردن، وحذّرا من "كارثة" إقليمية في حال اتساع نطاق هذه الحرب.

27 تشرين الأول 2023، بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي هجوماً برياً واسعاً على قطاع غزة.

11 تشرين الثاني 2023، عُقدت قمة عربية إسلامية طارئة مشتركة بين دول جامعة البيت العربية ودول منظمة التعاون الإسلامي في العاصمة السعودية الرياض بعد أكثر من شهر على الحرب على غزة، حضرتها أغلب الدول العربية والإسلامية، وخرجت بعدد من القرارات أبرزها التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية والمطالبة بكسرِ الحصار على غزة وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية. وقد تعرضت هذه القمة لانتقادات شعبية كبيرة لآنها اكتفت بتوصيف ما يجري دون اتخاذ قرارات وإجراءات فعلية على أرض الواقع.

22 تشرين الثاني 2023، تم التوصل لهدنة إنسانية استمرت سبعة أيام، بوساطة قطرية ومصرية، تم خلالها تبادل أسرى من النساء والأطفال، وإدخال مساعدات إلى قطاع غزة. وفي 1 كانون الأول 2023، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي استئناف الحرب على قطاع غزة بعد انتهاء الهدنة.

29 كانون الأول 2023، رفعت جنوب إفريقيا قضية في محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل بشأن ارتكابها جريمة إبادة جماعية في غزة. وقد أصدرت المحكمة حكمها، بأغلبية ساحقة، يوم 26 كانون ثاني 2024، طالبت فيه إسرائيل بالامتناع عن أي أعمال قد تندرج ضمن اتفاقية الإبادة الجماعية أو التحريض على الإبادة الجماعية في غزة.

***

منذ الأيام الأولى التي تلت طوفان الأقصى، بدأت إسرائيل بالحديث علانية وبشكل مباشر وصريح عن خطط لتهجير سكان قطاع غزة أو إبادتهم. فقد طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنامين نتنياهو، من السكان الفلسطينيين مغادرة غزة، مهددا بتحويلها إلى خراب؛ بل إن وزير التراث الإسرائيلي، عميحاي إلياهو، اقترح أن يتم إلقاء قنبلة نووية على غزة. أما وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، فقد نشر في تغريدة على منصة إكس، "يجب علينا تعزيز الحل لتشجيع هجرة سكان غزة"؛ ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، قوله إن "الحل الصحيح لقطاع غزة هو تشجيع الهجرة الطوعية إلى الدول التي توافق على استقبال اللاجئين"؛ ودعت وزيرة الاستخبارات الإسرائيلية، غيلا غملئيل، المجتمع الدولي إلى تشجيع إعادة التوطين الطوعي للفلسطينيين من غزة خارج قطاع غزة، واقترحت أن تتم المساعدة في تمويل إعادة توطين أهالي غزة بدلا من إرسال الأموال لإعادة إعمار غزة أو للأونروا، التي وصفتها بالفاشلة؛ كما اقترح النائب داني دانون من حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو، قضية الهجرة الطوعية لسكان قطاع غزة. ولعل استخدام عبارة "الهجرة الطوعية" المتكرر جاء كتمويه للتغطية على عمليات التهجير القسري التي قد تعارضها الكثير من الدول، بما في ذلك الدول الداعمة لإسرائيل التي كانت تتشدّق بتصريحات جوفاء حول معارضتها للتهجير القسري دون أن تؤكد على أن ما تقوم به إسرائيل هو تهجير قسري، حتى حين تصفه بأنه "تهجير طوعي".

تشير جميع الدلائل أن خطط التهجير كانت معدة مسبقا وموجودة في أدراج الحكومة قبل السابع من أكتوبر. ففي 10/13/ 2023، وبعد ستة أيام فقط من عملية طوفان الأقصى، تسربت وثيقة صادرة عن وزارة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تقترح أن الحل الأمثل لمشكلة غزة هو إخلاء السكان المدنيين نحو سيناء. وتتضمن الوثيقة خطة يتم فيها تهجير سكان غزة على ثلاث مراحل: تنطوي المرحلة الأولى على دفع سكان شمال غزة إلى جنوب القطاع للبحث عن ملجأ آمن وتدمير البنية التحتية بأكملها في غزة بحيث تصبح غير صالحة للعيش. وفي المرحلة الثانية يبدأ الاحتلال التدريجي للقطاع، ويتم فتح ممر إنساني من غزة إلى سيناء لنقل سكان القطاع وبناء بيوت لهم، دون أن يسمح لهم بالعودة. ثم في المرحلة الثالثة يتم توطين النازحين في عدة دول من بينها الولايات المتحدة ومصر وتركيا والسعودية وكندا، وبعض الدول الأوروبية ودول أُخرى في شمالي إفريقيا.

ويبدو أن إسرائيل قد شرعت بتنفيذ هذه الخطة مباشرة، فبعد أقل من أسبوع على بدء الحرب، طلبت إسرائيل من الفلسطينيين مغادرة شمال قطاع غزة والتوجه جنوباً، كما أبلغ الجيش الإسرائيلي الأمم المتحدة بضرورة نقل سكان شمال القطاع إلى الجنوب في غضون 24 ساعة، وقام بتركيز هجماته على شمال القطاع بذريعة أن قيادة حماس تتواجد فيه، واستخدم سياسة الأرض المحروقة من خلال القصف الجوي الكثيف والقصف المدفعي والبحري وإسقاط عدد كبير من القنابل في منطقة واحدة (الأحزمة النارية). وقد استعملت إسرائيل أسلحة قوية جداً من حيث القدرة التدميريّة في ضرب شمال القطاع، مما تسبب في سقوط آلاف الضحايا، أغلبهم من النساء والأطفال وكبار السن.

ثم انتقلت إسرائيل إلى المرحلة الثانية، وهي المناورة البرية، بهدف "احتلال الأرض بالتدريج، ابتداء من الشمال وعلى امتداد الحدود الشرقية وصولاً إلى استكمال احتلال كل القطاع، مع التأكيد على ترك المحاور المرورية باتجاه الجنوب مفتوحة لإتاحة الفرصة لإخلاء السكان المدنيين باتجاه رفح"، كما جاء في خطة وزارة الاستخبارات الإسرائيلية. وقامت

بتكثيف غاراتها على شمال القطاع، ما دفع السكان، عنوة وتحت القصف الكثيف والمستمر، إلى النزوح نحو الجنوب والوسط، ثم دفعت سكان وسط القطاع إلى النزوح إلى مناطق جنوب قطاع غزة، ثم دفعت سكان الجنوب للنزوح باتجاه مدينة رفح. وخلال ذلك استمرت إسرائيل في تدمير البنية التحتية وكافة مظاهر الحياة في تلك المناطق بهدف جعل القطاع كله مكاناً غير قابل للعيش لا يفكر النازحون الفلسطينيون بالعودة إليه، وهو ما يؤكّد نوايا إسرائيل تهجير سكّان قطاع غزة، أو جزء كبير منهم، باتجاه سيناء.

تزامنًا مع الحرب التدميرية على قطاع غزة، كانت هناك اقتحامات متواصلة في الضفة الغربية، وتم اغتيال عشرات الفلسطينيين واعتقال الآلاف منهم، كما سارعت إسرائيل في بناء البؤر الاستيطانية وتوسيع المستوطنات القائمة. ويشير تقرير لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية إن المستوطنين أقاموا في عام 2023 عددا قياسيا من البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية المحتلة، أقيم العديد منها بعد اندلاع الحرب على غزة في تشرين أول الماضي، بحيث بلغ عدد البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية 144 بؤرة، بالإضافة إلى 146 مستوطنة (تشكل حوالى 70% من مساحات الأراضي في مناطق "ج")، و 20 منطقة صناعية. وقبل كتابة هذه السطور بأيام، أعلنت إسرائيل عن خطط لبناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية. كما صادقت الحكومة الإسرائيلية بداية شهر شباط 2024 على استمرار التمويل غير المباشر للبؤر الاستيطانية الزراعية في أراضي الضفة الغربية، ما يشير إلى أن خطط تهجير سكان الضفة الغربية يجري على قدم وساق، وربما بخطوات متسارعة.

لقد مرّ أكثر من 140 يوماً على حرب الإبادة الجماعية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، لم تترك خلالها فظائع وجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية إلا اقترفتها وأوغلت فيها. حاصرت قطاع غزة ومنعت الماء والكهرباء والوقود والدواء عنه، قتلت الأطفال والنساء والمرضى، ارتكبت آلاف المجازر في المستشفيات والمدارس والجامعات، ألقت على السكان المدنيين قنابل تزن الواحدة منها الفي رطل وصواريخ غبية وفسفور أبيض، قامت باغتيال العلماء والأطباء والمسعفين والجرحى والصحفيين وموظفي الأمم المتحدة، دمرت المنازل والأبراج السكنية والبنية التحتية وآبار المياه ومحطات الكهرباء والمتاجر والمخابز ودور العبارة والمنشآت الصناعية، قطعت الاتصالات وشبكة الإنترنت، بل إن الجرافات الإسرائيلية دمّرت القبور وأخرجت جثث الموتى.

كما استخدمت إسرائيل التجويع للانتقام من أهل غزة وإبادتهم، فأغلقت جميع المعابر مع قطاع غزة ومنعت المساعدات الغذائية من الوصول إليه، بل قصفت شاحنات المساعدات وهي في طريقها إلى القطاع المحاصر، واغتالت المواطنين الذين كانوا يتجمعون في انتظار وصول الشاحنات للحصول على المعونات، وهي ممارسات ترقى إلى مستوى إبادة جماعية بحق الفلسطينيين، ما دفع حكومة جنوب إفريقيا لرفع دعوى قضائية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية. وقد أقرت المحكمة بأن هناك شبهة عمليات إبادة تستدعي قبول الدعوى التي قدمتها جنوب إفريقيا.

ولإحكام الحصار على قطاع غزة وتجويع أهله، قامت إسرائيل بحملة ممنهجة للقضاء على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بهدف التخلص من قضية اللاجئين وشطب حق العودة، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية. فقد

استهدف القصف الإسرائيلي، منذ بداية الحرب، عدداً كبيرا من المدارس والمنشآت التابعة للأونروا في قطاع غزة، وادّعت إسرائيل أن عددا من موظفي الوكالة في غزة هم أعضاء في حماس والجهاد الإسلامي وأن بعضهم شارك في هجوم 7 أكتوبر، كما زعمت أن فصائل المقاومة تستخدم مقرات ومدارس الوكالة في عملياتها القتالية، وطالبت الدول المانحة بوقف تمويلها للوكالة. ودعا رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى استبدال هيئات أخرى بوكالة الأونروا، كما أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي أن الأونروا لن تكون جزءاً من المشهد الفلسطيني في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، وصرح بعض المسؤولين السابقين في وزارة الخارجية الإسرائيلية بأنه "لن يكون من الممكن كسب الحرب الحالية بدون أن ندمّر الأونروا، ويجب أن يبدأ هذا التدمير على الفور".

***

لا تزال حرب التدمير والإبادة الإسرائيلية على غزة مستمرة عند كتابة هذه السطور، ولا يزال رئيس الوزراء الإسرائيلي وأركان حكومته يهددون بتنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق لاجتياح رفح التي يتكدّس فيها الآن حوالي مليون ونصف فلسطيني من المدنيين، جزء كبير منهم تم تهجيره من مناطق شمال ووسط وجنوب قطاع غزة، غير آبهين بأي تحذيرات دولية وعربية أو ما قد يتسبّب به ذلك من مجزرة غير مسبوقة، وذلك بهدف تهجير السكان الفلسطينيين إلى مصر.

ولكن الفصل الأخير للتهجير لم يكتمل بعد.